

20 April 2012  
Arabic  
Original: English

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

### تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ ونتائج مؤتمري عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط

#### ورقة عمل مقدمة من مصر

١ - انطلاقاً من الشعور بالقلق إزاء الآثار الخطيرة لوجود أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط وما تمثله من تهديد استراتيجي بالغ للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، حرصت مصر ودول أخرى في المنطقة على تناول هذه المسألة في منتديات عديدة منذ وقت مبكر، بدءاً من الجمعية العامة التي عقدت في عام ١٩٧٤، حيث طالبت بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفيما بعد في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث طالبت بتطبيق ضمانات الوكالة في جميع دول الشرق الأوسط، وكذلك في المؤتمرات المتتالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢ - ومنذ عام ١٩٧٤ والجمعية العامة تتخذ سنوياً - بدون تصويت اعتباراً من عام ١٩٨٠ وحتى الآن، الأمر الذي يعبر عن إجماع أعضاء الأمم المتحدة على تأييد هدفها المرتجى - قرارات تطالب فيها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ودأبت منذ عام ١٩٧٩ على اتخاذ قرارات كل سنة تتناول خطر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد اتخذ كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية العديد من القرارات عبر العقود التي تتصدى أيضاً لهذه المسألة.

٣ - ولم يكن تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدد ممكناً في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ إلا في سياق المجموعة



الشاملة التي تم التوصل إليها والتي تتألف من ثلاثة مقررات وقرار واحد فائق الأهمية، هو القرار المتعلق بالشرق الأوسط. إذ لم تكن جميع بلدان الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة، بما فيها مصر، ترى أي جدوى في تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدد دون تسوية مسألة خطر وجود أسلحة نووية في الشرق الأوسط بشكل حازم، من خلال انضمام جميع دول المنطقة إلى المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٤ - وتؤكد مصر بشدة ترابط مختلف عناصر مجموعة الاتفاقات المبرمة عام ١٩٩٥. وسيظل بالتالي القرار المتعلق بالشرق الأوسط جزءاً متكاملًا وغير قابل للتجزئة من المعاهدة ومن عملية الاستعراض برمتها، في انتظار تنفيذها الكامل. وفي ذلك السياق، تؤكد مصر من جديد أن مصداقية المعاهدة وقابليتها للتطبيق ستظلان عرضة للانتهاك إذا بقي أي عنصر من عناصر مجموعة الاتفاقات المبرمة عام ١٩٩٥ دون تنفيذ. ومن شأن استمرار الحال على ما هو عليه أن يهدد سلامة المعاهدة.

٥ - ويطلب قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بأن تفعل ذلك بدون استثناء وفي أقرب وقت ممكن، وبأن تخضع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واليوم، بعد مرور سبعة عشر عاماً على صدور ذلك القرار، تظل إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة ولم تخضع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. وقد أكدت من جديد نتائج مؤتمري الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ معاً وبشكل صريح أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجرى التشديد على ذلك أيضاً في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦ - وأكدت من جديد الوثيقتان الختاميتان للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ على أهمية قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وأقرتا بأنه سيظل سارياً إلى أن تتحقق أهدافه ومراميه. وأقرتا أيضاً بأن ذلك القرار يشكل عنصراً أساسياً من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ ومن الركائز التي جرى على أساسها تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. وقد جرى التأكيد على الأهمية البالغة لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط ضمن إطار المعاهدة باعتبارها تشكل موضوع إحدى خطط العمل الأربع التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، إلى جانب خطط العمل الثلاث الأخرى، التي تتناول ركائز المعاهدة، وهي: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٧ - ومن المهم الإشارة إلى أن المعاهدة هي صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً يتناول التحديات المتصلة بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا، فمن المتوقع أن تركز عملية استعراض المعاهدة، أثناء تناول مسألة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفق أحكام المعاهدة ونتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة ذات الصلة. وعندما يتعلق الأمر بالمعاهدة وبدورها الاستعراضية، فإن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط يركز على بلوغ الأهداف الواضحة التالية:

- (أ) إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛
- (ب) انضمام بلدان المنطقة، التي لم تنضم بعد، إلى المعاهدة باعتبارها دولاً غير حائزة لأسلحة نووية؛
- (ج) إخضاع جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٨ - والحق أنه منذ اتخاذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط في عام ١٩٩٥، لم تتحقق أية نتائج ملموسة على أرض الواقع من حيث تنفيذ أحكام القرار والإنشاء المبكر للمنطقة المنشودة. وهذا على الرغم من أن قرار عام ١٩٩٥ طلب إلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، "أن تمد يد التعاون، وأن تبذل قصارى جهودها" في هذا الشأن. وقد شددت أيضاً خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط على المسؤولية الخاصة في هذا الصدد التي تقع على عاتق الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، ولا سيما الدول الوديدة الثلاث التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، فقد تضمنت خطة العمل تجديد عزم الدول الأطراف في المعاهدة على "أن تتخذ، فردياً وجمعياً، جميع ما يلزم من التدابير الرامية إلى التنفيذ السريع لقرار عام ١٩٩٥".

- ٩ - وأثناء الدورة الاستعراضية السابقة، قدمت مصر عدة أوراق عمل بشأن مسألة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وفي دورات اللجنة التحضيرية الأولى والثانية والثالثة (NPT/CONF.2010/PC.I/WP.13 و NPT/CONF.2010/PC.II/WP.20 و NPT/CONF.2010/PC.III/WP.20). وقد تضمنت أوراق العمل الأربع توصيات موضوعية بشأن التدابير والإجراءات الملموسة اللازم اتخاذها لتنفيذ القرار تنفيذاً تاماً.

١٠ - وأكدت خطة العمل الرابعة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أهمية اتخاذ إجراء يؤدي إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، ولهذا الغرض، أقر المؤتمر عدداً من الخطوات العملية. وكان من ضمن هذه الخطوات قيام الأمين العام ومقدمي مشروع قرار العام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، بالدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

١١ - وكخطوات عملية، نصت خطة عمل عام ٢٠١٠ أيضاً على أن يقوم الأمين العام ومقدمو مشروع قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، بتعيين ميسر مكلف بولاية محددة في هذا الصدد، وبسمية حكومة مضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢. وقد حدث ذلك في نهاية المطاف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أي بعد انقضاء سبعة عشر شهراً تقريباً على اعتماد خطة العمل. وترحب مصر في هذا الصدد بسمية فنلندا حكومة مضيفة وبتعيين جاكو لاجافا ميسراً، الذي نتطلع إلى مواصلة العمل معه في هذا الصدد وفق ولايته المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠.

١٢ - ولا يعد بالطبع مؤتمر عام ٢٠١٢ غاية في حد ذاته، بل لا بد أن يشكل نقطة انطلاق لعملية مستدامة وجدية صوب تنفيذ القرار ١٩٩٥ تنفيذاً تاماً، بما يؤدي إلى إنشاء المنطقة واتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة في هذا الصدد ضمن أطر زمنية محددة. وفي الواقع، تتصور خطة عمل عام ٢٠١٠ مؤتمر عام ٢٠١٢ وسيلة لتحقيق تلك الغاية، ولهذا أشارت إلى "خطوات المتابعة التي وافقت عليها الدول الإقليمية المشاركة في مؤتمر عام ٢٠١٢"، والتي سيساعد الميسر في تنفيذها. كما أكدت خطة العمل على أن مؤتمر عام ٢٠١٢ سيعتمد قرار عام ١٩٩٥ أساساً مرجعياً لمداولاته.

١٣ - وإن عقد مؤتمر ناجح في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط هو جزء لا يتجزأ من عملية تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وأي تأخير في عقد المؤتمر في عام ٢٠١٢ - وفقاً لما تنص عليه بوضوح خطة عمل عام ٢٠١٠ التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء - سيقوض بشكل خطير تنفيذها بوجه عام ويمثل انتكاسة كبيرة في هذا الصدد.

١٤ - وبما أن الميسر قد عُين بالفعل، والحكومة المضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢ قد سُميت، والمشاورات التحضيرية قد أُجريت في هذا الصدد، فمن شأن تقرير الميسر المقدم إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية في فيينا أن يمهد السبيل للإسراع في إنجاز جميع المسائل الإجرائية العالقة الخاصة بعقد الأمين العام ومقدمي مشروع قرار عام ١٩٩٥ مؤتمر عام ٢٠١٢.

وعلاوةً على ذلك، ينبغي الإعلان في وقت قريب عن مواعيد عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ ليتسنى للدول المشاركة التحضير بشكل مناسب، وإنجاز جدول أعمال المؤتمر وتنظيمه، وإعداد وثائقه الأساسية وفقاً لما تنص عليه خطة العمل، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم من خلال الصندوق الذي أنشأته الحكومة المضيفة (فنلندا)، وعبر تشغيل الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة الذي أصبح موضوع مناقشات في أعقاب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٥ - وفي أعقاب الدورة الأولى للجنة التحضيرية، سيكون من الضروري الدخول مباشرة في مرحلة الإعداد الموضوعي والإجرائي للمؤتمر في حد ذاته، ومن ثم تكثيف المشاورات مع الدول المشاركة، الأمر الذي سيتطلب بذل مزيد من الجهود أثناء الفترة الفاصلة بين الدورة الأولى للجنة التحضيرية وموعد انعقاد المؤتمر بهدف إنجاحه. وبالتالي، فمن الضروري تشكيل آلية للإعداد الموضوعي والإجرائي لمؤتمر عام ٢٠١٢ ومتابعة التقدم المحرز بواسطة فريق تحضيري مخصص يتكون من الأمين العام للأمم المتحدة بصفته الداعي إلى انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ (أو الميسر نيابة عنه)؛ والوفد العربي المكلف؛ والدول الثلاث الوديدة؛ وبقية الدول الحائزة لأسلحة نووية؛ والدول الإقليمية الأخرى المشاركة في المؤتمر.

١٦ - وسيساهم الإعداد الجيد للمسائل الموضوعية والإجرائية المتعلقة بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ في بلوغ هدفه ألا وهو: تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط من خلال عملية متواصلة وفقاً لما نصت عليه الفقرة ٧ من خطة العمل الرابعة المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠. وهذه العملية تشكل جزءاً لا يتجزأ من دورة استعراض عام ٢٠١٥. وقد أقرت خطة عمل عام ٢٠١٠ بمحدث تأخر كبير، مبينةً أن المؤتمر الاستعراضي "يأسف لأنه لم يتحقق تقدم يذكر نحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط"، وأشار بالتالي إلى أن "القرار لا يزال ساري المفعول حتى تتحقق الأهداف والغايات". ومن ثم، فالقرار ما زال ساري المفعول، بيد أن تنفيذه قد تأخر كثيراً، الأمر الذي يجعل تنفيذه مسألة ملحة.

١٧ - وتستلزم مرحلة عملية متابعة مؤتمر عام ٢٠١٢ خريطة طريق واضحة تتضمن أهدافاً ملموسة محددة زمنياً، ومرتبطة بالدورات المتعاقبة للجنة التحضيرية لعملية استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، بغية تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وسيجري استعراض خريطة الطريق في كل دورة من الدورات المتعاقبة للجنة التحضيرية، استناداً إلى التقارير المقدمة من الميسر. وينبغي الاعتراف بتقييم الدول الأطراف في المعاهدة للتقدم المحرز نحو إنشاء المنطقة كجزء لا يتجزأ

من أي وثيقة ختامية صادرة عن الدورات المتعاقبة للجنة التحضيرية، في إطار عملية استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.

١٨ - ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن تسفر الدعوة إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ عن مواصلة دوراته بشكل منتظم تحت إشراف الأمين العام ومكتب شؤون نزع السلاح، بهدف إطلاق عملية للتفاوض في المؤتمر تفضي إلى إبرام معاهدة يمكن التحقق من تنفيذها دولياً بفعالية فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٩ - وترتبط خطة العمل لعام ٢٠١٠ بوضوح بالعملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥. ويبدو ذلك جلياً، على سبيل المثال، في الفقرة ٧ (ب) من الخطة، التي تُلزم الميسر بتقديم تقاريره إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ وإلى اجتماعات لجنته التحضيرية، وفي الفقرة ٩ التي تنص على أن "المؤتمر يؤكد من جديد ضرورة مواصلة جميع الدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول في المنطقة، تقديم تقارير عن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥، من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى رئيس مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥، وكذلك إلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية". وهذا يبين بجلء أيضاً ارتباط الإطار الزمني المحدد لاتخاذ إجراءات صوب تحقيق هدف مؤتمر عام ٢٠١٢ بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ارتباطاً لا ينفصم بالفترة المتبقية حتى عقد مؤتمر عام ٢٠١٥.

٢٠ - واعتمدت خطة العمل لعام ٢٠١٠ أيضاً خطوات إضافية تهدف إلى دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، منها الطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من المنظمات الدولية المختصة إعداد الوثائق الأساسية لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن طرائق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، مع أخذ العمل المنجز والخبرة المكتسبة في الاعتبار.

٢١ - وسلمت خطة العمل لعام ٢٠١٠ كذلك بأهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في المساهمة في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، وتشجع جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. والحق أنه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار ما يبديه المجتمع المدني في جميع أنحاء الشرق الأوسط وبقية العالم من دعم قوي فيما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وإنشاء المنطقة، وما يمكن للمجتمع المدني أن يسهم به من أفكار لتحقيق هذا الغرض.

٢٢ - كذلك دعت خطة العمل لعام ٢٠١٠ جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير قد تحول دون تحقيق الهدف المتمثل في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

٢٣ - وأخذاً لذلك في الاعتبار، ومع مراعاة الفقرتين ٦ و ١٢ من المقرر الثاني المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، وقرارات مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١١٧٢ (١٩٩٨) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة في هذا الشأن، وآخرها القرار ٢٥/٦٦، والأجزاء ذات الصلة من الوثائق الختامية لمؤتمري الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تنظر أيضاً في قائمة الخطوات والتدابير الإضافية غير الحصرية التالية:

(أ) يجب على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تؤكد من جديد التزامها وأن تنفذ واجبها بأن تكفل، في جملة أمور، في أي ترتيبات توريد تُبرم مع إسرائيل لنقل خامات أو مواد انشطارية خاصة أو معدات أو مواد مصممة أو معدة خصيصاً لتحضير المواد الانشطارية الخاصة أو استخدامها أو إنتاجها، أن تقتضي كشرط مسبق ضروري، انضمام إسرائيل إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقها النووية إلى الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشكل نقل المعدات أو المعلومات أو المواد والمرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالأسلحة النووية على نحو لا يتسق مع التزامات الدول الأطراف بموجب المعاهدة ومجموعة الاتفاقات التي تم بموجبها تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، خرقاً جوهرياً للمعاهدة. ومن الضروري احترام نص المعاهدة وروحها فيما يتعلق بالتعاون التقني مع الدول التي ليست طرفاً في المعاهدة؛

(ب) تُطالب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، باتخاذ ما يلزم من تدابير عملية لحمل إسرائيل على الانضمام بسرعة وبدون شروط إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية وعلى وضع جميع مرافقها النووية، دون تأخير، ضمن إطار الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٤ - ويُعدّ إنشاء المنطقة المتوخاة في الشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ من عملية استعراض المعاهدة ولا ينفصل عنها، إذ اكتسب صلة قانونية وثيقة من خلال قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط ومحتوى الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، ثم أصبح موضوعاً لخطة عمل في عام ٢٠١٠. وتقع مسؤولية خاصة عن تنفيذ القرار، كما أعيد تأكيده سابقاً، على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبخاصة الدول الوديدة للمعاهدة التي اشتركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ خطة العمل الرابعة لعام ٢٠١٠ مسؤولية جماعية. وقد نصت خطة العمل بالفعل على أن "تحدد الدول الأطراف عزمها،

فردياً وجماعياً، على اتخاذ جميع ما يلزم من التدابير الرامية إلى التنفيذ السريع للقرار [قرار عام ١٩٩٥]، وأن ”يحيط المؤتمر علماً بتأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية الخمس من جديد في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ على التزامها بالتنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط“. وعلاوة على ذلك، طرحت خطة العمل أمثلة بشأن سبل بذل جهود مشتركة في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، إذ أنها أشارت إلى ”أن يُنظر في جميع العروض التي تهدف إلى دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، بما في ذلك العرض المقدم من الاتحاد الأوروبي“، وقد حان الوقت حقاً للنظر في العروض الإضافية التي يمكن طرحها في هذا الصدد. وبالتالي، يتضح أن مسؤولية تنفيذ خطة العمل الرابعة لعام ٢٠١٠ لا تقع على عاتق دول منطقة الشرق الأوسط وحدها؛ بل يجب على جميع الأطراف أن تبذل الجهود لإحراز النجاح في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، وتقع مسؤولية خاصة على عاتق الدول الوديدة في هذا الصدد، بموجب دورها الخاص في دعم المعاهدة ككل وفي الاشتراك في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بصفة خاصة.

٢٥ - وأكدت خطة العمل لعام ٢٠١٠ أيضاً من جديد ضرورة مواصلة جميع الدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول منطقة، تقديم تقارير عن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥، من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى رئيس مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥، وكذلك إلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستعقد قبل انعقاد ذلك المؤتمر. وقد عهدت خطة عام ٢٠١٠ أيضاً إلى الميسر بأن يقدم تقارير إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ وإلى اجتماعات لجنته التحضيرية. ومن المهم للغاية أن تقوم الدورات المتعاقبة للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ بإجراء مناقشة موضوعية للتقارير المذكورة أعلاه، بغية استخلاص الدروس، في جملة أمور، فيما يتعلق بأفضل السبل لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشرق الأوسط. بموجب المعاهدة والوثائق الختامية لمؤتمراتها الاستعراضية.

٢٦ - وأخذاً في الاعتبار الواجبات والالتزامات التي تقتضيها المعاهدة ومؤتمرات استعراضها المتعاقبة، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فمن الأهمية بمكان أن تكشف الدول الأطراف في المعاهدة في تقاريرها الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط جميع المعلومات التي تتوافر لديها بخصوص طبيعة ونطاق المرافق والأنشطة النووية الإسرائيلية، بما في ذلك المعلومات التي تتصل بأي عمليات سابقة لنقل مواد نووية إلى إسرائيل.



٢٧ - إن الجهود التي بذلتها مصر والخطوات التي اتخذتها تنفيذاً لقرار عام ١٩٩٥ معروفة جيداً، وجرى توثيقها على مدى السنوات. وبالفعل، واصلت مصر عملها في هذا الصدد بنشاط مؤخراً، بطرق من بينها تنفيذ خطة العمل الرابعة لعام ٢٠١٠. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى مشاركة مصر، في جملة أمور، في مشاورات تتعلق بتعيين الميسر وتحديد الحكومة المضيفة، وفي مشاورات لاحقة مع الميسر. وقد كانت مصر وما زالت تُجري مشاورات مع مختلف الأطراف في هذا الصدد، على المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك في إطار جامعة الدول العربية. وشاركت مصر أيضاً في حلقة دراسية استضافها الاتحاد الأوروبي في بروكسل في تموز/يوليه ٢٠١١، وفقاً لخطة العمل لعام ٢٠١٠، وشاركت في منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بالتجارب التي يُحتمل أن تكون لها أهمية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، المعقود في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٨ - كذلك اتخذت مصر خطوات وبذلت جهوداً في إطار جامعة الدول العربية من أجل تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل الرابعة لعام ٢٠١٠، بطرق من بينها اجتماعات لجنة كبار المسؤولين من وزارات الخارجية والأمانة العامة للتحضير لمشاركة جميع الدول العربية في مؤتمر عام ٢٠١٢، واجتماعات اللجنة المسؤولة عن متابعة النشاط النووي الإسرائيلي المخالف للمعاهدة، وتحضير ورقة عمل عربية بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ لعرضها على الدورة الأولى للجنة التحضيرية، وكذلك القرارات ذات الصلة التي أُتخذت في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية المعقودة على مستوى القمة والمستوى الوزاري، وآخرها القرار المتخذ في مؤتمر القمة العربية المعقود في بغداد في هذا الصدد في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢.

٢٩ - وتكرر مصر تأكيد أهمية دور اللجان التحضيرية كما هو مبين في القرار الأول الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، المعنون "تعزيز عملية استعراض المعاهدة"، والذي يؤكد من جديد في الفقرة ٤ أن "الغرض من اجتماعات اللجنة التحضيرية هو النظر في المبادئ والأهداف والسبل التي من شأنها تعزيز التنفيذ التام للمعاهدة وتحقيق شمولها العالمي وتقديم توصيات في هذا الشأن إلى مؤتمر الاستعراض".